

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة ـ
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير





مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال



ينظم

الملتقى الوطني حول:

حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري

يومي 06-07 ماي 2012

عنوان المداخلة:

استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات

إعداد:

أ/فلّة حمدي
جامعة محمد خيضر – بسكرة
العنوان الإلكتروني: hamdi.fella@yahoo.fr

أ/ نجـــــلاء نوبلي
جامعة محمد خيضر – بسكرة
العنوان الإلكتروني:nedjla_noubli88@yahoo.fr

للاتصال بمخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال:
البريد الإلكتروني: **laboratoire_lfbm@yahoo.fr**
هاتف/ فاكس: **033742199**

مدير المخبر: أ.د/ ساكر محمد العربي
رئيس الملتقى: د.غالم عبد الله
رئيس اللجنة العلمية : أ.د/ غوفي عبد الحميد

الملخص:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التطرق لكل من حوكمة الشركات كمفهوم عام كذلك المعلومة المحاسبية والمالية وخصائصها النوعية باعتبارها من اهم الركائز التي تعتمد عليها حوكمة الشركات، و أيضا القيمة العادلة باعتبارها تطور نظم القياس و الافصاح المحاسبي، وذلك للتعرف على العلاقة بين استخدام القيمة العادلة و حوكمة الشركات؛ حيث أن الفكرة الأساسية لهذه الورقة البحثية هي الاستفادة من تأثير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية (الملائمة والموثوقية....) من جهة والعلاقة الترابطية بين كل من المعلومة المحاسبية والمالية وحوكمة الشركات من جهة أخرى، لإيجاد مقاربة للعلاقة بين حوكمة الشركات والقيمة العادلة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، المعلومات المحاسبية والمالية، الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية، القيمة العادلة.

Résume : Nous avons essayé à travers ce document de traiter la gouvernance d'entreprise comme un concept général ainsi que des informations de comptables et financières et ses qualités caractéristiques comme l'un des piliers les plus importants de la gouvernance d'entreprise, et aussi la juste valeur comme le développement de systèmes de mesure et de divulgation comptable, afin d'identifier la relation entre l'utilisation de la juste valeur et la gouvernance d'entreprise, l'idée fondamentale de ce document est de profiter de l'impact de la juste valeur de les caractéristiques qualitatives de l'information de la comptabilité et des Finances d'une part et la corrélation entre l'ensemble des informations de comptables et financières de la gouvernance des entreprises d'autre part, de trouver l'approche de la relation entre la gouvernance d'entreprise et la juste valeur.

Mots clés: la gouvernance des enterprises, les informations comptables et financières, Les caractéristiques qualitatives de l'information comptable et financière, la juste valeur

مقدمـــــــــــــة:

أفرزت الأزمات المالية في الآونة الأخيرة خاصة تلك الأزمات التي تعرضت لها العديد من الشركات العالمية الكبرى، عن الكثير من حالات الفساد ولاسيما الفساد المالي والمحاسبي، الأمر الذي كان له الأثر السيئ في الكثير من المجالات خاصة المالية منها، انعكست سلبا على مصداقية الشركات، الأمر الذي دفع بالجهات ذات الصلة وعلى المستويين الوطني والدولي إلى إجراء الدراسات والفحوصات المعمقة بهدف تحديد الأسباب الرئيسية التي كانت وراء حدوث هاته الأزمات المالية والانهيارات ، واقتراح السبل الكفيلة لحماية المساهمين والأطراف الأخرى المهتمة بالشركة، وبالرجوع الى أسباب هذه الانهيارات يرى المفكرين بأن غالبية تلك الأسباب كانت في حقيقتها أسبابا مالية ومحاسبية، من بينها انعدام الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية ، ومن هنا ظهرت اهمية وجود نظام لحوكمة الشركات يستند إلى مجموعة محددة من المبادئ العامة تهدف إلى حماية حقوق المساهمين والآخرين من أصحاب المصلحة، حيث أن مبادئ حوكمة الشركات تقوم على اعادة الثقة في النظام المحاسبي والمالي وما يولده من معلومة محاسبية ومالية لذا اكتست هذه الأخيرة أهمية كبيرة نظرا لدورها في مساعدة الجميع على اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة من خلال توضيح المركز المالي والنتائج الخاصة بمختلف المؤسسات وتوصيلها للمساهمين ومختلف المتعاملين وترتبط صورة القرارات وسلامتها بجودة المعلومات المقدمة ولكي تتسم المعلومة المحاسبية والمالية بالجودة المطلوبة لابد و أن تتوفر على مجموعة من الخصائص النوعية كالمصداقية والموثوقية... لذا لم تعد وظيفة المحاسبة قاصرة على تقديم معلومات حول بيان المركز المالي للمؤسسة بل تعدت الى البحث في سبل جودة هذه المعلومات و نجد من أهم هذه السبل التي انتهجتها المحاسبة لتحسين من جودة المعلومة المحاسبية و المالية هو تبنيها لما يعرف بالقيمة العادلة التي تعد تحول جذري في طرق القياس المحاسبي والمالي عوض عن التكلفة التاريخية التي لا تقدم صورة صادقة تعكس الوقائع المحاسبية والمالية للايفاء بضرورات المساهمين و حاجاتهم لاتخاذ القرارات المناسبة.

وضمن هذا المنظور تأتي دراستنا لتأثير القيمة العادلة على حوكمة الشركات من خلال المعلومة المحاسبية والمالية.

وعليه سيتم التركيز في هذه الورقة البحثية على:

المحور الأول : حوكمة الشركات والمعلومة المحاسبية والمالية

المحور الثاني: تأثير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية

المحور الثالث: مساهمة استخدام القيمة العادلة في تحقيق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة.

المحور الأول: حوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومة المالية والمحاسبية

سنحاول ومن خلال هذا المحور،عرض مختلف المفاهيم والتعاريف التي تخص كل من حوكمة الشركات والمعلومة المحاسبية والمالية، ومن ثم التطرق الى العلاقة بينهما.

أولا: مدخل لحوكمة الشركات

1-مفهوم حوكمة الشركات

لحوكمة الشركات عدة تعاريف تختلف باختلاف اهتمامات وتخصصات الكتاب والباحثين، ولقد عرفها البعض بأنها:"النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية".[1]

كما يعرف نظام حوكمة الشركات بأنه:"مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين الإدارة في الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح، من خلال مجموعة من الاليات في شكل اجراءات وأساليب لإدارة الشركة وتوجيه نشاطاتها بما يؤدي الى ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة، ومن ثم تعظيم حقوق المساهمين على المدى البعيد، بالإضافة الى مراعاة حقوق ومصالح الأطراف الأخرى ذات الصلة بالمشروع".[2]

وبصفة عامة، يمكن القول أن حوكمة الشركات هي: الأدوات والإجراءات المنظمة لشبكة العلاقات التي تربط مختلف الأطراف من مساهمين ومسيرين ومجلس الإدارة، وعملاء وموردين....، وتتضمن بشكل صريح أو ضمني أسئلة حول السلطة والرقابة والمسؤولية، في اطار تحديد استراتيجية التوجه العام لأداء الشركة.

2-أهداف ومزايا حوكمة الشركات:

يمكن التعبير عن مزايا وحوكمة الشركات في :[3]

- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.
- فرض الرقابة الفعالة على أداء الشركات وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.
- تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.
- تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية.
- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال.
- الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
- تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.
- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.

3-مبادئ حوكمة الشركات:

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[4]

- توفير الحماية للمساهمين من خلال تأمين أساليب نقل الملكية والمشاركة الفعالة في التغييرات الأساسية بالمنشأة، والافصاح عن الاجراءات المالية بالمنشأة.
- المعاملة المتساوية لكافة المساهمين حيث يضمن اطار حوكمة الشركات تحقيق المساواة في معاملة كافة المساهمين.
- يجب أن تعتمد سلطات الإدارة بالمنشات على سياسة تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح والحفاظ عليها.
- تحقيق الافصاح والشفافية في كافة المعلومات المحاسبية والمالية المتعلقة بالشركة.
- التأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة اتجاه الشركة والمساهمين.

وكخلاصة يمكن القول أن الحوكمة ترتكز على أربعة مبادئ رئيسية هي:العدالة، المسؤولية، المساءلة والشفافية.

ثانيا:الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية :

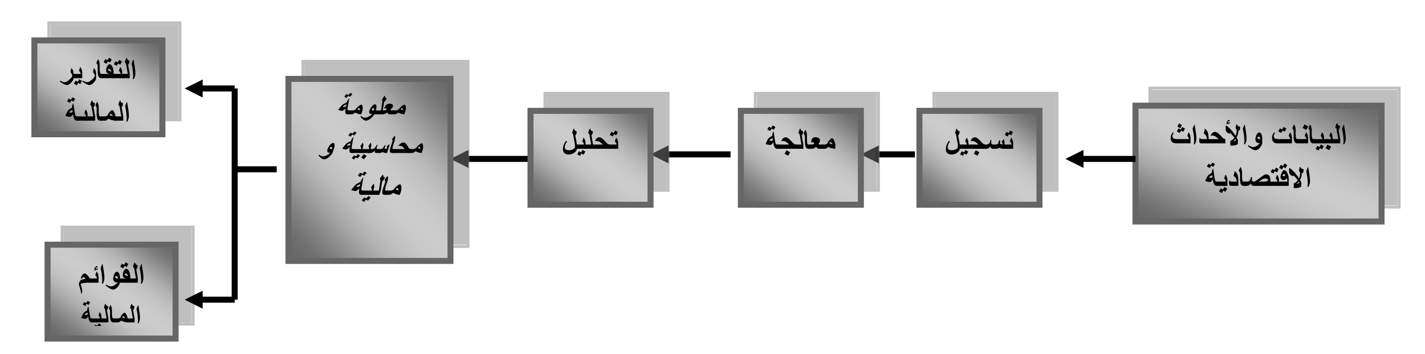
تعد المعلومة المحاسبية والمالية ذات أهمية بالغة بالنسبة للأطراف التي تعتمد عليها في اتخاذ قراراتهم، ولهذا وجب أن تتوفر في هاته المعلومات خصائص نوعية سنتعرف عليها فيما يلي.

1- تعريف المعلومة المحاسبية المالية

تعرف المعلومات المحاسبية و المالية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا.

ويوضح الشكل التالي المعلومة المالية والمحاسبية في الكيان الاقتصادي.

الشكل رقم (01): تكوين المعلومة المالية والمحاسبة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: زياد هاشم يحي السقا، إبراهيم الحبيطي ، **نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة الحرباء، العراق، 2003. و ناصر نور الدين، **أساسيات المحاسبية المالية**، الدار الجامعية ، الاسكندرية،2006 .

2-الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية

لكي تكون المعلومات المحاسبية والمالية ذات كفاءات وفعالية في تحقيق أهدافها فإن هناك جملة من الخصائص التي يجب أن تتمتع بها والتي يمكن عرضها فيما يلي من خلال تقسيمها إلى خصائص رئيسية وثانوية وهذا استنادا إلى قائمة المفاهيم حول الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي قام بإصدارها مجلد المعايير الأمريكي FASB سنة 1980.

أ- الخصائص الرئيسية للمعلومة المحاسبية والمالية

أشار FASB إلى أن الملائمة والمصداقية هما الخاصيتين الأساسيتين اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لإتخاذ القرار.

- **الملائمة** : يقصد بالملائمة كخاصية من خواص المعلومات المحاسبية قدرتها في التأثير في القرار المتخذ فالمعلومات المحاسبية الملائمة هي تلك المعلومات لها القدرة على إحداث تغير في قرار المستخدم للمعلومات وبالتالي إيجاد فرق في اتخاذ القرار ويكون له نتائجه على التوقعات والأحداث الاقتصادية المستقبلية.[5]

وتندرج تحت هذه الصفة النوعية الأساسية الخصائص الثلاث التالية:[6]

- ✓ أن يكون لها القدرة تنبوئية.
- ✓ أن تمكن من تحقيق من صحة التوقعات الماضية.
- ✓ أن يحصل عليه متخذ القرار في الوقت المناسب (الملائم).

- **الموثوقية (المصداقية):** حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة حيث تمتلك المعلومات صفة موثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة ومحايدة ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث أو من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية بمعقولية.[7]

وحتى تكون المعلومة المحاسبية موثوق بها لا بد وأن تتمتع بالخصائص التالية :

- ✓ قابلة للتحقق.
- ✓ الصدق في العرض .
- ✓ الحياد .

ب– الخصائص الثانوية للمعلومة المحاسبية والمالية

تعتبر الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية صفات مكملة للخصائص الأساسية التي تطرقنا إليها أولا.

- **قابلية المقارنة**[8] تكون المعلومة المحاسبية ذات فائدة إذا كان بإمكان المستخدم أن يجري مقارنات بين النتائج المالية للوحدة المحاسبية من سنة إلى أخرى أو بين وحدات محاسبية أخرى وأن الثبات في تطبيق الإجراءات المحاسبية يزيد من إمكانية عمل مثل هذه المقارنات.
- **الثبات (التناسق)** يقصد بالثبات أو ما يصطلح عليه بالتناسق أن المنشأة تطبق نفس الأساليب لنفس الحوادث المحاسبية من فترة إلى أخرى، وهذا ما يعني أن المنشأة لا يمكن أن تتحول من طريقة إلى أخرى [9]، الا اذا قامت بتصريح مسبق للتغيير السياسات و الاجراءات القديمة.

ثالثا: علاقة حوكمة الشركات بالمعلومة المحاسبية والمالية

تعد المعلومة المحاسبية والمالية من أهم الركائز حوكمة الشركات من خلال الاعتماد على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف الجوانب المالية لأداء الشركات وزيادة الثقة فيها وتحقيق العدالة ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة للشركة، لذا يتجلى الأثر المباشر لتطبيق حوكمة الشركات في اعادة الثقة في المعلومة المحاسبية والمالية مما أدى الى الاهتمام بتحقيق الافصاح والشفافية والملائمة.... أي بمعنى أدق الاهتمام بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية الآنفة الذكر لما لها من أهمية كبيرة ودور فعال؛ فمن خلال الفهم السريع و الدقيق لكافة الحيثيات المالية للشركة يمكن للمساهمين من ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة حيث تساعد هذه الخصائص على اجتذاب رؤوس الاموال والحفاظ على حقوق المساهمين مما يؤدي الى زيادة الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة وعلى العكس من ذلك فإن ضعف جودة المعلومة المحاسبية والمالية يؤدي الى غياب النزاهة والى ممارسة السلوك الغير الأخلاقي والفساد الاداري مما يزيد التكلفة ويقلل الأرباح *

و في الأخير يمكن القول بأن هناك علاقة وثيقة و ترابطية بين كل من حوكمة الشركات و نوعية المعلومة المحاسبية والمالية حيث يعتبران وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فمن جهة تعد مبادئ حوكمة الشركات كضوابط لتحقيق الخصائص النوعية للمعلومة



المحاسبية والمالية و من جهة أخرى فان القرارات المتخذة وفق آليات حوكمة الشركات تقوم على المعلومات المحاسبية و المالية، والشكل الموالي يوضح العلاقة الترابطية بين المعلومة المحاسبية والمالية و حوكمة الشركات.

الشكل رقم (02): علاقة حوكمة الشركات بالمعلومة المالية والمحاسبة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: Christophe GOOSSENS, A propos de l'affaire ENRON: **Transparence financière et gouvernance d'entreprise**, les effets pervers de l'inflation réglementaire, Bruxelles, 2004.

المحور الثاني:تأثير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية

أولا: الاطار المفاهيمي للقيمة العادلة

1-تعريف القيمة العادلة:

هناك عدة تعاريف للقيمة العادلة، نذكر منها:

- **عرف المعيار المحاسبي الدولي** رقم (32) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1995م والمعدل عام 1998م ونافذ المفعول اعتبارا من بداية عام 1996م ضمن البند الخامس (تعريفات) **القيمة العادلة على أنها** : " المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت ".

- **القيمة العادلة:** المبلغ الذي يمكن بيع أصل ما أو تحقيقه أوشرائه به أو تحمله لتسوية التزاما ما، بين طرفين يرغبان في ذلك ولديهما معلومات وافية عن الشئ محل التبادل، ويمكن أن تسمى قيمة السوق أو سعر السوق.[10]

حيث يشير المؤيدون للمحاسبة عن القيمة العادلة إلى ضرورة التحول إلى القيمة العادلة، حيث أنها توفر مقاييس للأصول والالتزامات والإيرادات أكثر ملاءمة من تلك التي توفرها التكلفة التاريخية.

ومن الجدير بالذكر أن استخدام القيمة العادلة لتقييم الأصول والالتزامات في الاقتصاديات التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم فيها أمرا ضروريا، لأن التكلفة التاريخية تفقد الكثير من قدرتها في التعبير عن القيمة الفعلية لأصول المنشأة والتزاماتها.

***لا بد من توافر مجموعة من المقومات الأساسية للتمكن من قياس القيمة العادلة** تتمثل فيما يلي:

ـــ وجود موضوع للتبادل.

ـــ وجود طرفي عملية التبادل (العرض والطلب).

ـــ تمتع طرفي عملية التبادل بالإرادة الحرة في إجراء التبادل.

ـــ إلمام طرفي عملية التبادل بجميع الحقائق المرتبطة بهذه العملية.

ـــ وجود سوق نشط لتتلاقى من خلاله الإرادة الحرة لطرفي عملية التبادل.

ـــ استمرار طرفي عملية التبادل في ممارسة نشاطهما دون وجود أي اتجاه للتصفية أو لتقليص النشاط بصورة جوهرية.

ـــ تمتع البيئة الاقتصادية المحيطة بطرفي عملية التبادل بالاستقرار النسبي.

2_ ميزات القيمة العادلة:

إن الأخذ بالقيمة العادلة يؤدي إلى تحقيق مجموعة من المزايا يمكن إدراجها فيما يلي:

- ان القيمة العادلة تتفق مع التعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للشركة.
- تعبر القيمة العادلة اذا تم تقييم الموجودات والالتزامات على أساسها عن الدخل الاقتصادي، حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.
- يتفق تطبيق القيمة العادلة ومفهوم المحافظة على راس المال خاصة بالابتعاد عن التكلفة التاريخية التي تحيط بها مجموعة من المؤثرات تؤدي إلى ابتعاد التكلفة التاريخية عن القيمة العادلة واحتمال تآكل راس المال في ضوء عدم الاعتراف بالانخفاض في الأصول.

3_ الانتقادات التي توجه لمقياس القيمة العادلة:

وجهت للقيمة العادلة عدة انتقادات نعرض أهمها فيما يلي:

- صعوبة الوقوف على الظروف المحيطة بالقيمة العادلة، وبالتالي عدم دقة وحيادية قياس القيمة العادلة.
- تعدد طرق قياس القيمة العادلة، وهذا يؤدي الى نتائج مختلفة وفق كل طريقة قياس.
- يكتنف تقدير القيمة العادلة الكثير من التعقيد .
- ان الاعتراف بالقيمة العادلة وتحديد قيمتها ينطويان على قدر كبير من الحكم الشخصي وإتباع أسس متباينة.[11]

ثانيا: القيمة العادلة وتحقيقها للخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية

ان تبني القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يسمح بتوفير معلومات محاسبية ومالية مفيدة ومطابقة للواقع الاقتصادي لمستخدميها ، وكذا يؤدي الى حدوث تغيير جوهري في مقومات العمل المحاسبي(الاعتراف والقياس، العرض والإفصاح) وهذا ماينعكس بدوره على توفير معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية، و المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات التي تتسم بالخصائص النوعية التي تطرقنا اليها سابقا، ومتى كان هناك توافر بالقدر الكافي للخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية والمالية كلما كان الحكم على درجة الجودة بها عاليا، وبالشكل الذي ينعكس على عملية اتخاذ القرار الاقتصادي.

فاعتماد القيمة العادلة يساهم في الارتقاء بالابلاغ المالي ومنه توفير معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية، من خلال جعل المعلومات أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات، وتكمن أهمية خاصية الملاءمة في أن القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية والمالية اتخاذه له أهميته وخطورته.

ان المعلومات المحاسبية و المالية الملائمة تمكن مستخدميها من :

1 – تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية

2 – تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.

3 – تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية .

4 – تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات .

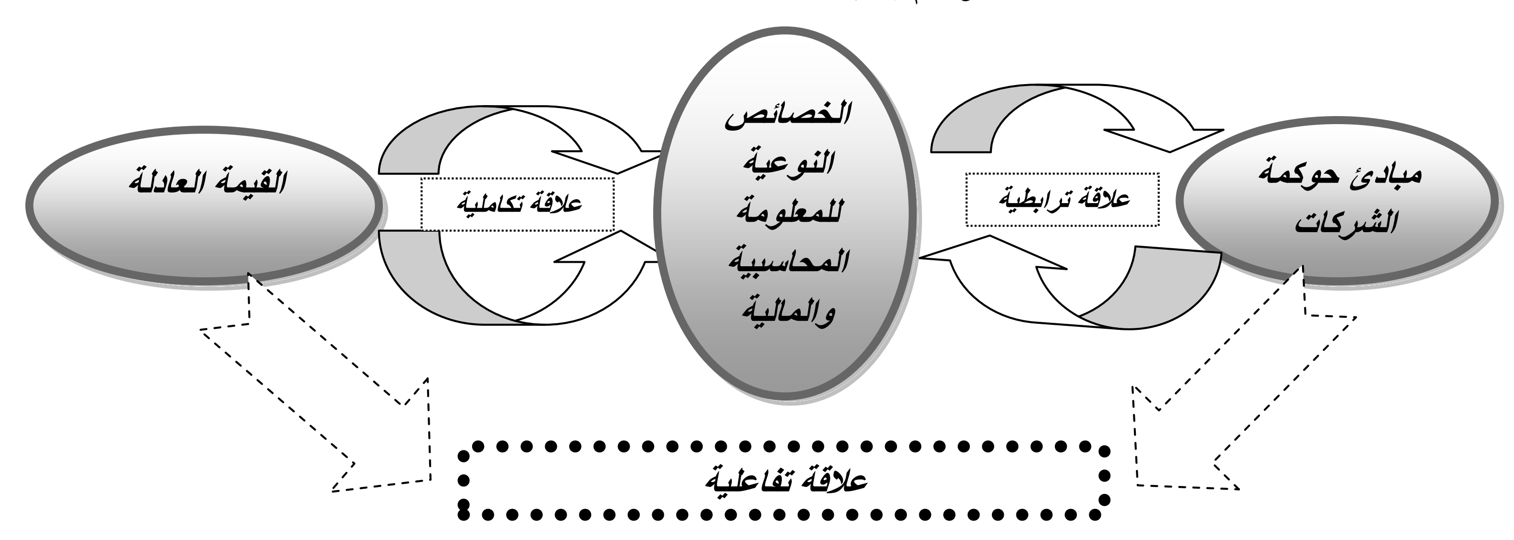
اذن باستخدام محاسبة القيمة العادلة يضفي على المعلومات المحاسبية والمالية صبغة الموثوقية والملاءمة لأصحاب القرارات، وبما أن مبدأ الملاءمة يمثل أحد الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية والمالية، ولجعل هذه الأخيرة مفيدة في اتخاذ القرارات فانه يتم تدعيم الملاءمة بالموضوعية البعيدة عن تقديرات الأفراد بالاستعانة بالسعر السوقي عند قياس قيمة الأصول الذي يعتبر طرف محايد لا يحقق مصلحة فئة على حساب فئة أخرى ويعطينا صورة حقيقية عن عدالة وواقعية المركز المالي للشركة.

المحور الثالث: مساهمة استخدام القيمة العادلة في تحقيق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة

ان أهداف البيانات المالية هي تقديم معلومات محاسبية ومالية مفيدة ومناسبة لمستخدميها والتي تعتمد على البيانات المالية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية، ولما كان يفترض في البيانات المالية أن تعبر بمصداقية وواقعية عن المركز المالي للمؤسسة بشكل يمكن من خلالها محاسبة الادارة عن الأموال الموكولة اليها واتخاذ القرارات المناسبة، فانه والحالة هذه لا بد من اظهار الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة لأنها أكثر نفعا وفائدة لمستخدمي البيانات المالية .

اذن القيمة العادلة تفرز معلومة محاسبية ومالية أكثر واقعية وملائمة وذات مصداقية عالية أي تتسم بالخصائص النوعية لها وبالتالي تمكن مستخدميها من التقدير الجيد لذمة المؤسسة وهذا مايعزز الافصاح والشفافية و هذا مايتطابق مع مبادئ الحوكمة. ويمكن توضيح هذه العلاقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): علاقة القيمة العادلة بحوكمة الشركات



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: السعدني مصطفى حسن بسيوني، **مدى ارتباط الشفافية والافصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات**، المؤتمر الدولي "مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة"، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الامارات العربية المتحدة، ديسمبر2007. وطارق عبد العال حماد، **المدخل الحديث للمحاسبة: المحاسبة عن القيمة العادلة**، الدار الجامعية، مصر، 1999.

من هذا الشكل يتضح لنا جليا علاقة القيمة العادلة بحوكمة الشركات باستخدام المعلومة المحاسبية والمالية حيث أن العلاقة بين القيمة العادلة و المعلومة المحاسبية والمالية هي علاقة تكاملية باعتبار القياس وفق معيار القيمة العادلة يؤثر بالإيجاب على ملائمة و موثوقية المعلومة المحاسبية والمالية؛ أي القيمة العادلة تقوم بتكامل مع المعلومة المحاسبية والمالية لتحقيق خصائصها النوعية وإضفاء الجودة عليها و من جهة أخرى فإن العلاقة الترابطية بين حوكمة الشركات و الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية التي أتينا بذكرها سابقا هي علاقة تأثيرية من الطرفين و منه فإنه من الملاحظ وجود علاقة غير مباشرة بين حوكمة الشركات و القيمة العادلة حيث تعتبر المعلومة المحاسبية والمالية كوسيط لهته العلاقة، هذه الأخيرة التي يمكن القول بأنها علاقة تفاعلية ذلك لأن كل ما كان التطبيق الدقيق للقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة كل ما أثر ذلك في دعم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية وبالتالي التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات (مبدأ الافصاح والشفافية).

الخاتمـــة:

مما سبق يمكن القول بأن من أهم دوافع الاهتمام المتزايد بتطبيق حوكمة الشركات هو اعادة الثقة بين المساهمين والإدارة التي تأثرت بحدوث الافلاسات وانهيار الشركات العملاقة؛ والتي ترجع معظمها الى عدم دقة ومصداقية المعلومات المحاسبية والمالية لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها حوكمة الشركات هي جودة المعلومة المحاسبية والمالية أي اتسامها بالخصائص النوعية سواء كانت رئيسية أ و ثانوية، و هذا ما ساهم فيه استخدام القيمة العادلة كمعيار للقياس المحاسبي والمالي باعتباره أساس محاسبي مقبول عالميا، وثبت أنه ملائم وينتج معلومات عادلة لأنه يقيس القيم العادلة للموجودات بين فترة وأخرى، فعند اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي ساهم بالارتقاء بالإبلاغ المالي مما يسمح بتوفير معلومات محاسبية ومالية مفيدة لمستخدميها وكذا تعكس الواقع مما يساعد المساهمين و كافة المهتمين بالشركة في اتخاذ القرارات المناسبة والرشيدة فيما يتعلق بالسيولة و الائتمان و المخاطر و الأوضاع المالية للشركات و أدائها... وهذا ما يقوم بالمساهمة في التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات (مبدأ الافصاح والشفافية) التي ترتكز على جودة المعلومة المحاسبية والمالية أي مدى اتسام هته المعلومة بالخصائص النوعية سواء كانت الرئيسية كالمصداقية (الموثوقية) والملائمة أوالثانوية كالثبات و قابلية المقارنة.

الهوامــــــــــــــــش:

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات**، الدار الجامعية، ط 2، مصر، 2007، ص 4.
[2] أحمد سعيد قطب حسنين، **التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الاداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة** ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، المجلد46، 2009، ص 16-17.
[3] المرجع السابق، ص17.
[4] Bancel.F , **La gouvernance des entreprises** , Economica, Paris, 1997,P35.
[5] حيدر محمد علي بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة** ، دار حامد ، عمان، 2007 ، ص 96.
[6] حيدر محمد علي بني عطا، مرجع سابق ص 96.
[7] محمد أبو نصار وجمعة حميدات ، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، دار وائل عمان ، 2008 ص 8.
[8] حيدر محمد علي بني عطا، مرجع سابق، ص 10.
[9] فراغ الفراغ ، **المحاسبة المتوسطة**، مؤسسة الوراق ، عمان ، 1999، ص 28.
* نقصد بها تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية.

[10] عبد الوهاب نصر علي، **القياس والافصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية العربية والدولية** ، الجزء 2،الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 412.

[11] نعيم سابا خوري، **القيمة العادلة والنمو الاقتصادي** ، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي المهني السابع، الاردن، 2006، ص3